هذه الزوبعة السورية

معن البياري

اختارت إدارة منتدى حرمون الثقافي في مركز حرمون للدراسات المعاصرة تأجيل (وليس إلغاء) حفل توقيع كان مقرّراً أن ينظمّه السبت المقبل، 30 أغسطس/ آب الجاري، لكتاب سامر بكور «التغريبة السورية... الحرب الأهلية وتداعياتها المجالية والسكانية 2011 – 2020»، وجلسة نقاش عنه، وذلك بعد ضغوطٍ بدَت في حملةٍ نشطةٍ في مواقع التواصل ضد الكتاب ومؤلّفه، بل وأحياناً ضد ناشره (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ترفض العنوان الفرعي لعنوان الكتاب الذي يوحي بأنها حربٌ أهليةٌ جرت في سورية، وليست ثورةً شعبيةً استهدفها النظام بالرصاص والعنف والتنكيل والتمويت. وللمركز المحترم تقديرُه الخاص في قراره، الذي بدا مضطرّاً إليه على الأرجح، على الرغم من أن واحدةً من أهم الغايات من الندوات والملتقيات والمؤتمرات في أيّ شأن أن يتناقش المشاركون والحضور في موضوعاتها ومسائلها، ويتطارحوا آراءهم. وإذا ما اختلفت الاجتهادات وثار سجالٌ وأخذ وردٌ في الأثناء، فإن هذا يعدّ من مظاهر نجاح هذه الأنشطة الثقافية. ولكن الذي لوحظ في الحملة التي اشتدّت على الكتاب وصاحبِه أن لا أحد (تقريباً) ممن خاضوا فيها قرأ الكتاب، أو اطّلع على مسوّغات المؤلف، وهو محاضر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة أكسفرد، لتبنّيه مفهوم الحرب الأهلية. ولم يُحاول أن يتعرّف إلى طبيعة الكتاب الذي يغلب عليه، في جزئيه، الطابع التوثيقي، ولا أن يقرأ أن مفهوم الثورة السورية هو الغالب على لغة الكتاب. كما لوحظ أن مقاديرَ فادحة من قلّة الأدب وانعدام التهذيب تبدّت في لغة كثيرين استطابوا الاستسهال والكلام المُرسل بشأن عنوان الكتاب (لا مضمونه)، الأمر الذي انسحب على لغة هؤلاء (وغيرهم) ضد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وقد تغافلوا عن تنظيمه عشرات الندوات والمؤتمرات والملتقيات عن الثورة السورية وما قارفه النظام ضدّها. ولّما كان من قلة العقل أن يحفل واحدُنا بما خربشه من سفيه الكلام جهلةٌ موتورون، ومرضى نفسيون، لم يُعرف عنهم أنهم قرّاء كتب أصلاً، وهم في الأول والأخير عديمو الذوق والأخلاق، فإنك تندهش من مشاركة مثقّفين وكتّاب وأصحاب آراء مقدّرة في هذه الزوبعة بلغةٍ غير لائقة، فيما كان في وسعهم أن يجادلوا بشأن الكتاب برُقي، أيا كانت وجهة نظرهم. وعندما نبش بعضٌ ليس قليلاً من أثاروا الحملة، البائسة في منظور صاحب هذه الكلمات، إلى النبش في ماضي المؤلف الكتاب، كان في غضونه نصيراً للنظام الحاكم، بدا سؤالاً في محلّه ما إذا كانَ هؤلاء لا يستحسنون مغادرة السوريين الموالين للنظام ولا نعم، وما إذا كانوا متيّمين بمنطق المعايرة في هذا.

لا مجازفة في الزعم إن مركز حرمون تعرّض لحملة ترهيبٍ حادّة أخضعته، ودفعته إلى قراره تأجيل حفل التوقيع وجلسة النقاش، والأمران معاً، الحملة والانحناء لها، شاهدان على ما ليس طيّباً في النقاش السوري العام، المعارض هنا تعييناً، ذلك أن الأولوية لدى عديدين من المنضوين في الإطار العريض للجسم الثقافي والسياسي في المعارضة السورية، في الخارج، هي للتأزيم والتوتير والاتهام والمناكدة والتطاول والتجرّؤ والتعالم والمعاداة والتباغض والتشاتم، مع بعض التطاوس والعظام الفارغ، وأعطاب أخرى، صار مهماً أن يُخاطب أصمقاؤنا السوريون، من موقع الانتصار لحقّ الشعب السوري في التحرّر من قبضة نظام الاستبداد القاتل، بأن من بالغ الضرورة أن يتعافى المصابون بتلك الأمراض منها، لأن الأحزاب الموجودة تملك بالفعل قواعد شعبية سياسية، وإنْ كانت محدودة، ولكنها، بمقاطعة المعارضين، تستطيع أن تدفعها إلى البرلمان، وخصوصاً أنه لا توجد نسبة للمصوّتين تجعل الانتخابات شرعية، فتحت أي نسبة كانت ستكون الانتخابات شرعية في كلّ الأحوال، وإنْ قاطع المعترضون، فهذا يتيح للأحزاب المهيمنة أن تصعد للبرلمان براحة. يجب أن يغادر المقاطعون السلبية، وأن يكون لديهم شعور بالمسؤولية تجاه مستقبل البلد، وأن يعمل الجميع لإقصاء القوى المتطرّفة، وأن لا يكون لها حضور كبير في البرلمان المقبل.

إنهم البرابرة ولسنا نحن

أسامة عنصان

لمراكمة ما يلزم أمام أنفسهم، وأمام العالم، عمدت حكومة الاحتلال، بل حتى رئيسُ دولتهم إسحاق هرتسوغ، بعد عملية طوفان الأقصى، إلى تشويه حالة المقاومة الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال وإسرائيل؛ القوة المتورّطة به والقائمة عليه. فحاولت توظيف أحداث الهجوم الذي شنّته المقاومة الفلسطينية، بقيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ومبادرتها، في تسعير الحرب الشاملة على قطاع غزّة، ثم لتمتدّ إلى كلّ خطر محتمَل عليهم، في المنطقة العربية.

وطوال فترة الحرب، لم يأبه قادة الاحتلال، ومن تبنّى رواياتهم، من وسائل إعلام غربية، ومن سياسيّين غربيّين، بالحقيقة، تلك الرواية التي تزعم ارتكاب مقاتلين من المقاومة الفلسطينية بشائع إنسانية، في مستوطنات غلاف غزّة، من قتْل للأطفال وقطْع رؤوسهم، ومن اغتصاب للنساء، مع أنهم لم ينجحوا، برغم حرصهم الشديد، في تقديم أيّ دليل يصلح لإثبات تلك المزاعم، بل ما ذاع شهادات إسرائيليين تناقض هذه الافتراءات.

في مقابل أنّ الثابت والمعلَن هو كلّ هذه الانطلاقة المفتوحة؛ في تدمير كلّ مظهر من مظاهر الحياة، في قطاع غزّة، حتى الحجر والشجر والحيوان، فضلاً عن إزهاق أرواح عشرات الآف من الأطفال والنساء، والشيوخ، إذ تمثّل هذه الفئات أغلبية الضحايا. وكانت تلك الاستباحة الدموية مشفوعةً بتصريحاتٍ علنية، وموثّقة بالصوت والصورة، من رئيس دولة الاحتلال، ورئيس حكومتها، ووزير دفاعها...

ومن دون الاستفاضة بالجذور التاريخية والحضارية عن حدود القتال، لدى المقاومة المرتدّة إلى أصول إسلامية، نظرية؛ نصية، وتطبيقية؛ ممارساتية، في مقابل نصوص دينية، تتغذّى عليها الحكومة الحالية ومَن حولها، وكذلك، تطبيقية، تعود إلى كم المجازر التي ارتكبتها إسرائيل، منذ بدات تُعِدّ لقيامها، فيما أقرّت به، من مجازر متعمّدة بحقّ آلوف الفلسطينيين، من أجل ترهيبهم ودفْعهم إلى الرحيل عن مدنهم وقراهم؛ لتحلّ محلّهم مجموعات استيطانية طارئة. من دون الاستفاضة في هذه الجذور التاريخية لن يجد المراقب، غير المنحاز، صعوبة في التمييز بين من يملك قدرات تؤهّله للإسراف في القتل، سواء أكانت تلك القدرات معنوية أم مادية، ومن تُعْوِزه تلك القدرات بالقدر المكافئ، أو حتى المقارب.

قد تخطر في البال عمليات تفجير الحافلات التي كثرت في تسعينيات القرن الماضي، تلك الوسيلة التي قرّرت حركات المقاومة تركَها، وهذا عائدٌ إلى ما سبق، من توجُّس أمام مشروعية القتل الشامل، وإنْ كان معظم من تصيبهم تلك العمليات من المُعَدّين للقتال في أيّ لحظة، من رجال ونساء، فيما ظهر جليّاً، هذه الأيام، من طلبات استدعاء جنود الاحتياط، لكن محاذير القتل الشامل من دون تمييز أفضت إلى وقْف عمليات التفجير تلك، ثم كان عامل مساعد آخر، عائد أيضًا إلى نفوذ دولة الاحتلال، ورئيس حكومتها، ووزير دفاعها، هو المتمثّل في نجاحها في تالِيب الرأي العام العالمي ضد مشروعية المقاومة بهذه الوسيلة من المواجهة. واليوم، تعلن حركات مقاومة فلسطينية (كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، بالاشتراك مع سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي)، عن عودتها إلى تلك العمليات، «طالما تواصلت مجازر الاحتلال وعمليات تهجير المدنيين واستمرار سياسة الاغتيالات».

ومع اختلاف الظرف، سواء لجهة القدرة على إنجاحها بذلك القدر الذي كانته أيام ازدهارها، أو لجهة الدافع إلى إعلان استئنافها في آنه مرتبط بحرب الإبادة في غزة، حتى لم يعد مكان في القطاع آمنًا، بما فيها الأماكن التي يطلب جيش الاحتلال من المواطنين الفلسطينيين اللجوء إليها كمناطق آمنة من «العلميات القتالية»، وهذا تكرّر في مجازر استهدفت أماكن الإيواء، ومن جديدها أخيراً مجزرة مدرسة التابعين، في حيّ الدرج، في مدينة غزة، التي راح ضحيّتَها ما يزيد عن مائة إنسان أعزل، ثم مجزرة مدرسة صلاح الدين، غربي مدينة غزة، ما أسفر عن استشهاد سبعة وإصابة عشرات آخرين من النازحين الذين كانوا يقيمون في المنشأة.

ودان مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استهداف قوات الاحتلال المدارس التي تؤوي الآلاف النازحين، فقد قصف الاحتلال، بين الرابع من يوليو/ تموز والعاشر من أغسطس/ آب 2024 فقط نحو 21 مدرسة، ما أسفر عن استشهاد المئات، معظمهم من النساء والأطفال. ولا يُخفي، ولا يهتمّ قادة الاحتلال أن يُخْفُوا، أنّ بؤرة هذه الدوافع الدموية غير المقيّدة إنما تعود إلى نظرتهم التي تجرّد الفلسطيني من إنسانيته، وتالياً من حقوقه الطبيعية في الحياة وتبعاتها، لا لأفعال يفعلها، أو لفكر يؤمن به، إنما لشيء لم يكن له حظّ في اختياره، وهو أنه فلسطيني، والسبب المتفزّع من هذا السبب أنّ قادة الاحتلال يجدون في مجرّد بقاء هذا الفلسطيني في أرضه، بين مجتمعه، يجدون في هذا الوجود الجماعي، أو حتى ربما الفردي، تهديداً لحياة الإسرائيليين المحتلّين، فلا بدّ من ترحيله إلى خارج فلسطين، أو غزّة، كما كرّر ذلك، مثلاً، وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، هكذا بكل وضوح، يدفع غرور القوة هذه المكوّنات الاحتلالية المتنامية إلى إسدال الستار عن أيّ حقوق فلسطينية، وعن الصراع المفتوح، من دون حلّ، إلى محاولة اقتناع ما يرونها فرصة سانحة لحسم الصراع. ويشجّعهم على ذلك ضعف إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، أو تواطؤها، ثم آمال عودة الرئيس السابق، صاحب صفقة القرن، دونالد ترامب، الذي يشفق على إسرائيل، للصغر الشديد في مساحتها، ويرى مطلوباً توسيع رقعتها؛ ما يفهَم منه، ضمناً، أن كلّ فلسطين التاريخية، بما فيها الضفة الغربية والقدس وقطاع غزّة، في حكم الضمّ، فاستيلاء إسرائيل عليها تحصيل حاصل، كما تشجّعهم تقديراتُهم عن حالة ضعف عربيّ غير مسبوقة.

في الحروب، وفي الصراعات عموماً، القوة هي الحاسمة، ومن الضروري تظهيرُها في التصميم؛ على السنة القادة، وفي الممارسة، وفي ميدان القتال. وحين تقرّر دولة، أو كيان، الحرب، فهو لا بدّ يرى أهميتها له، أو مشروعيتها عنده، فنحن الآن، نتجاوز دوافع الحرب، ولننظر في أعراف الحرب، وقوانينها، وقيودها، تلك التي قد تكشف ليس فقط أهدافها، ولكن دوافعها، ومنطلقاتها، ولو عدنا إلى مرجعية حركة حماس، وهي المرجعية الإسلامية، نجد، مثلاً، وصايا الخليفة الراشد الأول أبو بكر، حين أوصى قادة الجيوش: «قال: يا أيها الناس، قِفُوا أوصيكم بعشر؛ فاحفظوها عنّي: لا تخونوا ولا تغلّوا، ولا تغدروا ولا تمثّلوا (بالجُثث)، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً، ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاةً ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكلة، وسوف تمرّون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع، فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له (...)». وتكمن أهمية هذه الوقفة التاريخية في أنها تنتمي إلى الممارسة، لا إلى النظرية، فقط.

> حين أعلنت دولة الاحتلال حربَها على غزّة، أرادها، نتنياهو، وليس وحده، أن تكون شاملة، بالمعنى الحقيقي الحرفي للكلمة، ففي رسالةِ وزّعها مكتبُ رئيس الوزراء الإسرائيلي، كتب نتنياهو مخاطباً الجنود: «اذكر ما فعله بك عماليق». ويمثّل العماليق ذروة الشرّ، في التقاليد اليهودية، واستخدمه نتنياهو غير مرّة، لتكريس تصوُّر اعتبار الفلسطينيين امتداداً لهؤلاء العماليق، وأنّ المطلوب إسرائيلياً هو مَحْوُهم، بالكلية، وإفناؤهم، إذ يُحيل نتنياهو إلى كتاب صموئيل، الفصل 15، تقول الآية 3: «والآن، اذهب واضرب العماليق، وحرّموا كلّ ما لهم، ولا تعفوا عنهم. بل اقتلوا، على السواء، الرجل والمرأة، الطفل والرضيع، بقراً وغنماً، جملاً وحماراً». وبعد، فمَن البرابرة، تصوُّراً، وموقفاً، وسلوكًا؟

(كاتب فلسطيني)

نذير الجيش السوداني بحرب مائة عام و48 مليون شهيد!

عائشة البصري

مرّة أخرى، تصطدم محاولات واشنطن وأطراف إقليمية ودولية عديدة لإيقاف الحرب في السودان بإصرار قيادة الجيش السوداني على رفض المشاركة في جولة محادثات سلام استمرّت عشرة أيام في جنيف، أخيرا، بحضور ممثلين عن قوات الدعم السريع. كان الجيش يبرّر سابقاً رفضه الجلوس على طاولة المفاوضات بعدم التزام «الدعم السريع» بسحب قواته من منازل المواطنين والمرافق المدنية، كما نصّ عليه اتفاق جدّة. لكن قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، كشف السبت 24 أغسطس/ آب الحالي، أن السبب الحقيقي لرفضه الحوار يعود إلى إصرار واشنطن على إرسال وفد من الجيش إلى جنيف وليس من الحكومة، مع العلم أن الإدارة الأميركية لا تعترف بالحكومة السودانية منذ انقلاب الجيش على الحكومة المدنية في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. وبإفصاحه عن مربط الفرس، شدّد البرهان على أنه لن يُدخِل الجيش في مفاوضات مع «الدعم السريع» إلا باسم الحكومة، معلناً عن قرب تشكيل حكومة حرب مدنية لقيادة «الفترة الانتقالية».

لا يتعلّق، إذاً، تعطيل الجيش عملية السلام بحرصه على حياة المدنيين وحفظ ممتلكاتهم، فهذه مزاعم يستحيل أن يصدّقها من يستحضر تاريخ الحروب الدامية التي شنّها الجيش السوداني وباقي الأجهزة الأمنية ضد المدنيين في جنوب البلاد وغربها وشرقها وصولاً إلى عاصمة البلاد 30 عاما من عمر نظام عمر البشير. أما وقد أعرب البرهان عن استعداده لمواصلة الحرب مائة عام، فإن الهدف الحقيقي لمماهضته أو جهود سلام هو البقاء في الحكم بأي ثمن؛ ما يعيد إلى الأذهان ما قاله الفريق أول ياسر العطا، قبل بضعة أشهر، من أن الجيش لن يركع لـ«الدعم السريع» حتى لو استشهد 48 مليون سوداني. اتضحت الصورة ولم يعد هناك شك بشأن استعداد الجيش للتضحية بالشعب السوداني بأكمله من أجل البقاء في السلطة. ومع ذلك، ما زال هناك من يحاول تبرئته، بإلقاء اللوم على الحركة الإسلامية باعتبارها «طرفا ثالثا»، خصوصا بعد أن فرضت واشنطن عقوبات على زعيمها، وزير الخارجية السوداني الأسبق، علي كرتي، في سبتمبر/ أيلول 2023. لكن الحديث عن الجيش طرفا منفصلا عن الحركة الإسلامية غير دقيق، قد يبرّئه من دور مُفسد فرص تسوية سياسية سلمية، بحسب التعريفات الأكثر انتشارا للمفسدين (spoilers) في أدبيات دراسات النزاع، أي الأطراف التي تعتقد أن فرص السلام تهدّد سلطتها ومصالحها، وتستخدم العنف لإفشال محاولات تحقيقها.

أما عن الطابع الإسلامي للجيش، فيكفي التذكير بأن الجبهة الإسلامية القومية، بقيادة حسن الترابي، هي التي نظمت في عام 1989 انقلابا عسكريا ضد حكومة الصادق المهدي المنتخبة ديمقراطيا، وعيّنت أحد أعضائها، العميد عمر حسن البشير رئيساً. وفي 1998، تأسّس حزب المؤتمر الوطني السوداني على أنقاض حزب الترابي، محافظا على الخلفية الإسلامية ذاتها. على هذا الأساس، شهدت فترة «التمكين» التي عقبت الانقلاب عملية تصفية الجيش من العناصر التي تُشكّ في ولائها للحركة الإسلامية، بشقّيها، الجبهة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني لاحقًا، واتسمت الثلاثون عاما من حكم العسكر والإسلاميين بسياسة الميليشيات التي أوجدت جيشاً غير نظامي، تحت إمرة القوات المسلحة، انتهت بتفوّل مليشيا الدعم السريع على الجيش.

ثم جاءت موجة الثورة لتهدّد وجود النظام، فلم يكن أمام الجيش إلا التحايل عليها لالتقاط أنفاسه. بمساعدة معظم القوى السياسية، بما في ذلك تحالف قوى الحرية والتغيير، نجح الجيش في ترويج أسطورة انحيازه للثورة، بينما كان ما فعله مجرّد انحناء أمام ثورة شعبية عارمة، خوفاً من أن يقود ضبّاط صغار، بدأوا في الانضمام للثورة، انقلاباً حقيقياً على النظام الذي سعى الجيش إلى إبقائه. هكذا عزل الجيش البشير، وأبقى حزب المؤتمر الوطني في الظلّ، ثم دخل لعبة الانتقال الديمقراطي، بينما كان يمهد لإحكام قبضته على السلطة من خلال نسخة جديدة من النظام ذاته، تضمن إعادة تدوير قيادات «المؤتمر الوطني».

خلال الفترة الانتقالية التي دامت حوالي سنتين، عمل الجيش، تحت إشراف البرهان، على تمكين مليشيا الدعم السريع، وسمح بتمدّدها وتسليحها بأحدث الأسلحة، وانتداب مئات ضباط الجيش لخدمتها. تحالف الطرفان في قتل الثوار وقمعهم، وتعطيل العملية الانتقالية التي انتهت بانقلاب 25 أكتوبر، وكان من الطبيعي أن تتصدّر أولى قراراته تجميد «لجنة إزالة التمكين» التي كانت تعمل على فصل المنتسبين للنظام المعزول وإبعادهم من مفاصل مؤسّسات الدولة الرئيسة واسترداد الأموال العامة التي يعتقد أن قادة النظام السابق حصلوا عليها بطرق غير مشروعة. باشرة عقب الانقلاب، أعاد الجيش القادة الإسلاميين للسيطرة على أجهزة الدولة، ليتضح أن الجيش ما هو إلا واجهة الحركة الإسلامية.

لم يثبت الوضع على هذه الحال، وهبّت جهود إقليمية ودولية، بقيادة واشنطن، بما لا يشتهيه الجيش ومليشياته. إذ أسفر الحوار بين البرهان وقوى الحرية والتغيير بمشاركة قائد الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، توقيع الاتفاق الإطاري في ديسمبر/ كانون الأول 2022، الذي نص على عودة أحزاب الحرية والتغيير إلى السلطة الانتقالية، وإخراج الجيش من السياسة والاقتصاد، وإدماج «الدعم السريع» في الجيش، بمنطق الربح والخسارة، كان الجيش الذي حكم البلاد ما يزيد عن نصف قرن الخاسر الأكبر، بليه «الدعم السريع». وكان من مصلحة الطرفين وقف تنفيذ الاتفاق، وإن اقتضى الأمر الدخول في مواجهة عسكرية لحسم ميزان القوة بينهما. أخطأ حسابات الجيش وإسلاميه بتعويلهم على حسم المعركة في أقلّ من أسبوع، ليصطدموا بحقيقة ضعف العسكر أمام مليشيات خرجت من رحمه. لقد أوضحت الحرب الجارية بين الجيش و«الدعم السريع» التي تخوضها إلى جانبهما قبائل ومليشيات وكتائب جهادية قديمة وجديدة ومواطنون مجيّشون أنه لم يطرأ على الجيش أي تغيير، إذ ما زالت القوات المسلحة جيشا للحركة الإسلامية، فكل من البرهان وشمس الدين الكباشي هم جزء من الحركة الإسلامية، وإن لم يكن بعضهم أعضاء معلنين فيها، فهم يأخذون أجندتها التي ما زلت تدور حول بقاء النظام الإسلامي - العسكري بشكل أو بآخر، وإن تطلب الأمر تجنيد حركات جهادية، من قبيل «كتيبة البراء بن مالك» التي تضم قوات من «الدفاع الشعبي» الذي كان يضم نحو مائة ألف مجاهد من شباب الحركة الإسلامية. رفض البرهان حلّ «الدفاع الشعبي»، أحد مطالب الثورة، وأعاد تسميتها «قوات الاحتياط»، إلى أن سمح لها الجيش بالعودة في شكل كتيبة جهادية تُنذر بالأسوأ.

> مباشرة عقب انقلاب 25 أكتوبر، أعاد الجيش السوداني القادة الإسلاميين للسيطرة على أجهزة الدولة، ليتضح أن الجيش واجهة الحركة الإسلامية

ومن مفارقات المشهد السياسي السوداني العبثية أن مليشيا الدعم السريع أصبحت تتبنّى سردية الثورة، وتتعهد بدعم الانتقال الديمقراطي والحكم المدني، وتوظّف قبولها الجلوس على طاولة المحادثات لإنهاء الحرب ورقةً لتحسين صورتها المتطخة بالدماء والحفاظ على مكاسبها على الأرض، من أجل بقائها في المشهد السياسي وإبعاد الجيش منه. يدرك الجيش لعبة «الدعم السريع»، وأن من شأن عودة قوى الحرية والتغيير تحت مسمّى جديد، تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم)، أن يُعيد الاتفاق الإطاري إلى الواجهة، ويهدّد بإبعاد الجيش من السلطة وتفكيك حقيقي لمؤسسات النظام الإسلامي العسكري الذي ما زال الجيش يقاوم بشراسة للحفاظ عليه، وتراجع القوة الاقتصادية في دول صناعية عديدة، الاعتقاد بأن الشعوبية ستكون حلاً لمشكلات الشعوب الحالية. الشعبوية تبقى دائماً الخطوة الأخيرة قبل السقوط في الهاوية. وهو ما لا ينبغي حصوله في مثل هذا الزمن، أي عهد اتساع المعرفة وسهولة اكتسابها وفهم العقل أكثر مما فهمه أسلافنا في القرون الماضي، وبالتالي إدراك قوته وقدرته على منح البشرية القوة الدافعة للمضي قدماً. فلو كان الكوكب حلبة لمصارعة الثيران، والعقل هو «الثاثادور»، فإن الشعبوية هي الثور، والثور لا يفوز أبداً في أي قتال مع مصارعيه.

بلينكن وزيراً للخارجية الإسرائيلية

عيسى الشعيبي

إذا تسنّى لهذا المقال الوصول إلى المكتب الصحافي في وزارة الخارجية الأميركية، وتم تمريره للسيد الوزير، فالمرجّح أن ينظر أنتوني بلينكن إليه بعين الرضا، وربما يبتسم في سرّه، سعيداً بهذه التهمة التي يعزّ عليه إنكارها، ومغتبطاً بهذا «الشرف» الذي لم يدّعِه، ولا سيما وقد كرّس ناظر الدبلوماسية الأميركية جهوده الحثيثة، على مدى الشهور الأحد عشر الماضية من عمر حرب الإبادة الجماعية على غزّة، في تسويغ هذه الحرب حيث حلّ وارتحل، وتبرير جرائم القتلة تحت شعار حقّ الدفاع عن النفس، إلى الحد الذي بدا فيه وزير خارجية جو بايدن وزيراً للخارجية عند بنيامين نتنياهو. ومع أن في هذا التشخيص السريع لأداء، كبير دبلوماسيي الدولة العظمى مذمّة صريحة، وينطوي على نقيصةٍ معيبةٍ بحقّ وزير وزراء خارجية العالم الغربي، إلا أن الأمر قد يبدو له مديحاً أتاه من حيث لا يحتسب، أو تقريظاً مستحقّاً للرجل الذي حين هبط في مطار اللد، يوم الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قال بعظمة لسانه: جئت ليس كوزير خارجية للولايات المتحدة فقط وإنما كيهودي أيضاً، ثم واصل، خلال عشر جولات شرق أوسطية متعاقبة، لعبة التغطية على جريمة حربٍ قد تبدو حرباً أميركية أكثر من كونها إسرائيلية.

ما كان لهذا الحُكم السياسي الأخلاقي أن يصدر هكذا بصريح العبارة، ومن دون تردّد، إلا بعدما اختتم أنتوني بلينكن جولته الفاشلة أخيراً، بأكبر فشل في حياته الدبلوماسية، وظهر في مطار اللد ذاته بموقفٍ ينم عن استخفاف، أو قل عن سذاجة سياسية بالغة، حين زعم، من دون أن يرفّ له جفن، أن مضيفه المتمترس خلف شريكيه، بن غفير وسموتريتش، قد وافق على مبادرة بايدن المعدّلة، وما على الطرف الآخر، والحالة هذه، إلا أن يقبل بالصفقة المعروضة من الّفها إلى يائها من دون مناقشة. لم يكن في الأمر حُسن نية، أو سوء فهم لنيات نتنياهو الحقيقية، فقد رغب بلينكن في إنضاج الطبخة المسمومة على عجل، والتماهي مع موقف اليمين المتطرّف بصورة أكثر صهيونية من هرتزل نفسه، فظهر الآتي في اللحظة الأخيرة لإنقاذ صفقة وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى من الانهيار التام وكأنه قد جاء بعماء بصيرة لتخريب اللعبة، حيث كذب على كل الأطراف المعنية، بمن فيهم طريد مدّعي عام محكمة الجنايات الدولية، عدا عن الرئيس العجوز في البيت الأبيض، ناهيك عن الوسطين العربيين، اللذين استصعب عليهما فهم أحجية بلينكن هذه.

تبقى ملاحظتان متصلتان بهذه المسألة، أولاهما أن بلينكن ليس صانع سياسة في واشنطن، وأن الأمر حين يتعلق بدولة الاحتلال يصبح أكبر من وزير خارجية أميركي متعثر الأداء. الدبلوماسي، حيث تبدو المؤسّسة الأميركية، بكل أركانها، هي التي تقف في ظهر نتنياهو بالمال والسلاح وكل أشكال الدعم والمساندة، ما يجعل من هذا الفشل المعلّق في رقبة بلينكن مجرّد تفصيل صغير، طالما أن الصهيوني الكبير الطاعن في السن وضعف الذاكرة هو الآب الحقيقي لهذه المقتلة التي يصفها بعضهم بأنها حرب جو بايدن. تتمثّل الملاحظة الثانية في تجاهل بلينكن التام، أسوة بغيره من وزراء الخارجية الأوروبيين، وزير خارجية نتنياهو، على مدى زياراتهم المتعاقبة إلى تل أبيب، حيث لم يعقد أي من هؤلاء لقاءً مع يسرائيل كاتس، ولو على سبيل المجاملة، الأمر الذي يشير بوضوح إلى حقيقة أن نتنياهو هو الحاكم المطلق للدولة المجنونة، وأن كل الوزراء، من أمثال كاتس، بمن فيه وزير الحرب غالانت، هم مجرّد ببادق على لوحة شطرنج يُحرّكها المطلوب لمحكمة الجنايات الدولية، ما يؤكد المؤكّد أنه لا وجود في دولة الاحتلال والإجرام لنظام حكم ديمقراطي، سبق أن أوهمونا النظم الغربية بوجوده واحة في صحراء الشرق الأوسط.

فهل بعد هذا كله يمكن التشكيك بحقيقة أن أنتوني بلينكن هو وزير الخارجية، غير المتوّج في دولة بنيامين نتنياهو، وأنه بذل كل ما في وسعه لإنقاذ الدولة العبرية من كل مأزق تعرّضت له خلال حرب الإبادة الجماعية على غزّة. ومع ذلك، ألحق انحيازه الأعمى لبني قومه، وكذا مبالغاته في الترلّف لأقصى اليمين الفاشي، به الفشل الذريع، وأوديا بسمعته وأسقطاه من سجل وزراء الخارجية الأميركيين الكبار، أمثال هنري كيسنجر وجيمس بيكر.

الثور لا يفوز أبداً

بيار عقيقي

مشكلة الشعبوية في هذه الحقبة من تاريخنا أنها الأكثر تعبيراً عن الحاجات الفكرية البدائية لرافضي تطوير الفكر، بشكل مماثل للاستهلاكية المنبثقة من جوهر المفاهيم الرأسمالية. وأي مواجهة للشعبوية بشعبوية مماثلة، ستؤدّي إلى نهاية حتمية للطرفين، ذلك لأن انتصار فريق شعبوي على آخر يبقى مرحلياً، لأن الشعبوية، كما الثورات التي تتخذ مسارات متعرّجة غير سليمة، تموت على يد أولادها وتميت غيرهم. غير أنه حتى ذلك الحين، لا بد للشعوب من أن تعاني على وقع صعود الشعبويات في العالم. وما هو يمين متطرف في أوروبا والولايات المتحدة، هو نفسه في العالم العربي والشرق الأوسط، في مسألة رفض المنطق ومنهجية التفكير الواضحة. في هذا الحالة، تُصبح مزعجةً محاولة التفكير بأنه يُمكن محاورة الشعبويين، لا لأنهم مغسولو الدماغ أو أي شيء من هذا القبيل، بل لأنهم يرفضون الخروج من دائرة أمان غرائزية.

على سبيل المثال، هل يُمكن لأحد في لبنان مناقشة ما حصل أول من أمس الأحد بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي؟ طبعاً لا يُمكن ذلك، تحت طائلة التخوين والعمالة. هل يُمكن لأحد مثلاً طرح سؤال بشأن منع النظام السوري إقامة تظاهرات داعمة لغزّة، أو أقله فتح جبهة الجولان المحرّرة ضد الجولان المحتلّ؟ أكيد لا، حينها ستُصبح إمبريالياً وصهيونياً. ماذا عن أسئلة مماثلة لأطراف عدة على هذه البقعة من الشرق الأوسط؟ لن يكون الجواب ما يُمكن أن يرضي عقلك، وهو أثمن ما أُنعم على البشر، بل سيكون وفق شعبوية مرفقة بتهديد مسلّح.

هل يمكن السكوت على هذا التفلّت، وترك الشعبوية تعيث فساداً في الكوكب، وضمنه الشرق الأوسط؟ في المنطق، لا ينبغي ترك الساحة للشعبويين، مثل أفراد شرطة في مدينة محترمة تخلّوا عن قسمهم لحماية مجتمعاتهم، بفعل ضراوة المجرمين، فيما المطلوب هو استشراس الأفراد وتأمين المستلزمات المطلوبة لمنع الجريمة من الانتشار. المسألة جريمة، والعقل هو حارس المجتمعات. صحيحٌ أن الإنسان في النهاية كائن اجتماعي، ويخشى على نفسه، غير أن من الضروري تطوير مفاهيم مواجهة الشعبويات المتطيّرة. تعيد مثل تلك السلوكات المجتمعات إلى قرون ما قبل النهضة والتنوير واختراع الكتابة، خصوصاً في أزمنة باتت فيها «الأنا» الفردية والمجتمعية محل نقاش في علم الاجتماع والنفس والفلسفة.

لا يُمكن في مثل الحالة، السماح للشعبويات بالإمساك بالشعوب وإعادتها إلى عصور، حيث كان يطلّ أحدهم بغرض إثارة الغرائز، ويسير خلفه البشر، وكأنه المنقذ الحتمي لهم. وبعد فوات الأوان، يجدونه إما بات سيّداً عليهم أو لقي مصرعه لخطأ في الحسابات، فيما هم ظلّوا في أمكنتهم إن لم يكن أسوأ. أما أهم ما يجب فهمه لمواجهة الشعبوية فهو أن هناك دائماً طرفاً استغلالياً، يجد ثغرة ما للنفاذ فيها من أجل الاستفادة السلطوية، مثل أي سياسي لبناني يقفز إلى موقع في الدولة، باسم شعبوية مذهبية، ثم يتعاون مع شخص مماثل له آت من شعبوية مغايرة. ما الذي يحصل هنا؟ يراهن الاثنان على إبقاء الناس بعيدين عن تحكيم العقل والمنطق، في مقابل تفاهمهما على تقاسم المصالح.

الفكرة الجوهرية هنا أنه لا يُمكن في موضوع الحديث عن تراجع معدلات إنجاب الأطفال في العالم، وتراجع القوة الاقتصادية في دول صناعية عديدة، الاعتقاد بأن الشعبوية ستكون حلاً لمشكلات الشعوب الحالية. الشعبوية تبقى دائماً الخطوة الأخيرة قبل السقوط في الهاوية. وهو ما لا ينبغي حصوله في مثل هذا الزمن، أي عهد اتساع المعرفة وسهولة اكتسابها وفهم العقل أكثر مما فهمه أسلافنا في القرون الماضي، وبالتالي إدراك قوته وقدرته على منح البشرية القوة الدافعة للمضي قدماً. فلو كان الكوكب حلبة لمصارعة الثيران، والعقل هو «الثاثادور»، فإن الشعبوية هي الثور، والثور لا يفوز أبداً في أي قتال مع مصارعيه.

استعداد مبكّر للانتخابات العراقية

احمد سعداوي

هناك مؤشّراتٌ كثيرة إلى أن الحملة الدعائية للانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق قد بدأت بالفعل، فبعد اختفاء، من ساحة النشاط العلني، عادَ زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى الظهور، منذ أشهر، على مواقع التواصل الاجتماعي مجدّداً، وأثار قضايا عديدة خلافية الطابع، منها إصراره على تمرير مناسبة الغدير عيداً وطنياً، ولم ينبّه هذا النشاط بظهوره أخيراً في مراسم الزيارة الأربعينية في كربلاء، وهو يشرف على الخدمات المجانية المقدّمة للزائرين، وهو نشاط شاركَته فيه قيادات شيعية أخرى، لما للمناسبة من تأثير رمزيٍّ كبير في الجمهور الشيعي في العراق.

من جانب آخر، هناك ما يشي بأنّ رئيس الوزراء الحالي محمّد شيّاع السوداني سينزل في الانتخابات المقبلة بقائمة منفردة، ربما تحت اسم «تيار الفراتين»، وهي القائمة التي يرأسها السوداني وفازت بثلاثة مقاعد في انتخابات 2021.

ستكون الانتخابات المؤمل إجراؤها في موعد غير محدّد من السنة المقبلة مهمة لكلّ الأ

الثقافة في الأردن أمراً «غير مفكّر فيه»

محمد أبو رمان

يتجاوز سؤال الهوية الوطنية الجانب السياسي إلى المستوى الثقافي العميق، سواء على صعيد القيم المشتركة والرواية أو الحكاية التاريخية التي يمتلكها شعبٌ معيّن عن تاريخه وتراثه، وفي الأردن، تصاعد النقاش والحوار أخيراً وبدرجة كبيرة بشأن مفهوم الهوية الوطنية، بخاصة مع مئوية الدولة. ولعلّ مما يتفق عليه المثقفون والسياسيون الأردنيون أنّ هنالك قصوراً وتقصيراً شديداً من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في بناء تصوّرات واضحة للهوية الوطنية، بما تحمله من مضامين تاريخية ومجتمعية وثقافية وسياسية. إلّا أنّ هذا الاهتمام السياسي لم ينعكس على الجانب الأكثر أهمية في تشكّلات الهوية الوطنية، والمقصود فيه الجانب الثقافي، فما زال معظم المسؤولين ينظرون إلى الثقافة بوصفها أمراً ثانوياً وغير مهم، وليست ضمن دائرة أولوية الدولة والحكومات، وهو ما ينعكس على الموازنة البائسة لوزارة الثقافة التي لا تتجاوز رواتب الموظفين في الوزارة. ما هو أسوأ أنّ مستوى الاهتمام بالشأن الثقافي، بتجلياته وأبعاده المختلفة، كان أفضل في عقود سابقة، على صعيد الأغنية الوطنية والدراما التلفزيونية، فيما يبدو مفهوم القوة الناعمة غائباً تماماً عن إدراك المسؤولين الأردنيين.

تأسيساً على الإشكالية السابقة، جاء من تأليف كاتب هذه السطور مع الباحث في معهد السياسة والمجتمع محمد أمين عسّاف (بالتعاون مع مؤسسة تجلى وشبكة فناني المدينة وبدعم من منتدى الحموري للتنمية الثقافية)، كتاب «التشريعات والمؤسسات الثقافية الأردنية: مراجعة الأطر الناظمة»، ويحاول أن يعرّف حجم الاهتمام الرسمي ونوعيّته بالسؤال الثقافي؛ بما يتفرّع عنه من تساؤلات وأسئلة مهمة ورئيسية، سواء على صعيد تعريف الثقافة في الوثائق الرسمية، وتأطير الشأن الثقافي على الصعد التشريعي والمؤسساتي والسياساتي.

تقوم الفرضية التي يتأسّس عليها الكتاب على أنّ القصور الثقافي في الاهتمام الرسمي الأردني يتأسّس بداية على ضعف الأطر التشريعية والقانونية والنظامية المعنيّة بالشأن الثقافي، وهو الأمر الذي انعكس على الجانب المؤسساتي وعلى المجال السياساتي أو الاستراتيجي. وبالتالي، ما كان يبحث عنه مؤلفا الكتاب مراجعة التشريعات والقوانين الأردنية، أولاً، والكشف عن كيفية معالجة الشأن الثقافي؛ وعلاقته بالمجالات الأخرى، سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً.

> التشريعات الأردنية، بداية من الدستور وصولاً إلى قوانين عديدة، لا تتوفر على تصوّر مستقل واضح لأهمية الشأن الثقافي

لعلّ أبرز ما وصل إليه الكتاب أنّ التشريعات الأردنية، بداية من الدستور وصولاً إلى قوانين عديدة، لا تتوفر على تصوّر مستقل واضح لأهمية الشأن الثقافي والمساحة التي يحتلها في حياة المجتمعات والشعوب، وأكثر من ذلك على تعريف للفعل الثقافي. ولعلّ الملاحظة اللافتة للانتباه أنّ الدستور والقوانين المختلفة يخلوان من الديباجة التي في العادة تكون في مقدّمات الدستور والقوانين، وتعبّر عن الشأن الثقافي وتعكس الروح الثقافي للمجتمع والدولة. وبالتالي، فإنّ خلاصة تعريف الشأن الثقافي في التشريعات الأردنية، عموماً، أنّه يتسم بالعمومية والضحالة وعدم الخصوصية.

ثمّة فراغات جليّة في المجال التشريعي المتعلق بالشأن الثقافي، فلا توجد قوانين وتشريعات تفصيلية تتناول المجال الثقافي بأنواعه الجديدة، بخاصة في مجال الصناعة الثقافية والإبداعية والإرث الثقافي والفعل الثقافي. وتكاد المواد المتعلقة بالشأن الثقافي في الدستور تكون محدودة جداً، منها ما يتعلّق بهويّة الدولة وما يتعلّق بالحرّيات العامة وحقوق الإنسان بالمجمل. وإذا كان هنالك تعريف وتفصيل وتوضيح للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية للمواطنين، فهنالك إغفال كبير للحقوق الثقافية، وكأنّها أمرٌ غير معرّف أو ثانوي، بالرغم من انّها وردت في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي التعليق الدولي رقم 21 على الفقرة 1 من المادة 15 في العهد نفسه، إذ أكد التعليق أن الحقوق الثقافية جزء من حقوق الإنسان، وتم تعريف معنى الحق الثقافي والحياة الثقافية ومفاهيم المشاركة والمساهمة والوصول في الحياة الثقافية.

واضح أنّ هنالك ضرورة ماسّة اليوم لتطوير التشريعات المعنية بالشأن الثقافي، التي من المفترض أن تشكّل رافعة حقيقية لمنظور وطني مختلف لهذا المجال المهم والحيوي. وأحد أبرز الأمور التي تستدعي إعادة النظر تتمثّل بتخصيص مواد واضحة في الدستور والقوانين للشأن الثقافي، واستدخال مفاهيم مهمّة، مثل الصناعات الإبداعية والثقافية والمنتجات الثقافية والمنتجات الرقمية، التي تشكّل في دول عديدة أحد المدخلات المهمّة في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تكاد لا تذكر في الحالة الأردنية، نتيجة عدم إدراك الحكومات الأردنية المتعاقبة أهمية هذا النوع من الاستثمار والصناعات.

إذاً، المطلوب اليوم هو الانتقال في التفكير في المجال الثقافي من مربّع الرعاية والعناية والدور الريعي للدولة (تحوّلت وزارة الثقافة، في أحيان كثيرة، إلى ما يشبه الجمعية لدعم المثقّفين والفنانين الذين باتوا يعانون من محدودية الموارد الثقافية وضعف إدراك مفهوم الصناعات الثقافية والإبداعية) إلى الاستثمار الثقافي والتعاون المطلوب بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال، وهو ما يفترض ان ينعكس في الاستراتيجية الثقافية والسياسات الثقافية للدولة، التي تعاني، هي الأخرى، من ضعف وضبابية وعدم إدراك الحكومات المتعاقبة أهميتها وكيفية بنائها!

في الأثناء، يبدو أنّ وزارة الثقافة الأردنية أدركت أهمية هذا الانتقال في المنظور الثقافي، فاستدخلت مفاهيم الإبداع والابتكار الإبداعي والثقافي والعالم الرقمي في الاستراتيجية الجديدة (2023-2027)، وضمّنت البرنامج التشغيلي للاستراتيجية المفاهيم الجديدة؛ إلّا أنّ من الضروري أن يكون هنالك نقاش وطني للاستراتيجية والسياسات الثقافية، بما يوازي، وربما يزيد ويتجاوز النقاش حول السياسات الاقتصادية أو التحديث السياسي أو السياسات العامة، فالثقافة تمثّل البنية الرئيسية لأي سياسات، وحتى عمل المؤسّسات المختلفة في الدولة.

يسلط هذا الكتاب الضوء على هذه الجوانب المغفلة في النقاشات الوطنية، ويدفع نحو منظور جديدٍ للشأن الثقافي، وفي مقدمة ذلك كلّهُ أن يكون «مفكّراً فيه» من الحكومات والمجتمع المدني والبلديات والمؤسسات المختلفة، على الصعيد الوطني، وعلى صعيد الهويات الثقافية المحلية، والنظر إلى ذلك كلّه ضمن مفاهيم الاستثمار والصناعة والإنتاج الثقافي والإبداعي.

(وزير أردني سابق)

عن انقسام عقيم يلازم السوريين

راتب شعبو

من الواضح أن الانقسام الأساسي الذي ظهر في سورية وسط المهتمين بالشأن العام مع بدايات الثورة السورية بقي على حاله، رغم ما مر من سنين وما كشفه الزمن من حقائق مخيّبة لطرفي الانقسام. هذه حال مُحبطة لأنها تقول إننا أمام كتل «فكرية» قليلة الحياة، وإن كانت كثيرة الصخب.

إذا وضعنا جانباً الاصطفافات ذات المنشأ النفسي أو الهوياتي أو تلك القائمة على مصالح مباشرة، وبحثنا عن جذر سياسي للانقسام السوري العنيد، نجد أن هناك منظورَيْن متباينَيْن لرؤية ما عاشته سورية منذ مطلع 2011، تفصل بينهما هوّة لا تُردَم. يستند كل منظور منهما إلى حقيقة ثابتة، ويغضّ النظر عما عداها، أو يغطّي ما عداها بشتّى صنوف التعمية. ولذلك يتعذّر «النقاش» بين أصحاب هذين المنظورَيْن، وإن حدث، فإنه يكون شبيهاً بنطح الصخر، أو شبيهاً بحرب بين جزيرتين تفصل بينهما مسافة أبعد من المدى المجدي للأسلحة المتوفرة فيهما، فيملؤون الدنيا ضجيجاً، فيما تبقى كل جزيرة آمنة مطمئنة على حالها. المنظور الأول، يمكن أن نسميه منظور رفض الخارج، يستند إلى تاريخ طويل من السياسات الاستعمارية (تقسيم ونهب ثروات وتغذية صراعات داخلية وبينية وزرع وتمكين ومساندة لا حدود لها للدولة الصهيونية التوسّعية وتزويدها بسلاح نووي بعيد عن الرقابة... إلخ) التي ساهمت بدور كبير في وصول مجتمعاتنا إلى المأزق الذي تعيشه، ليخرُج هذا المنظور بنتيجة تقول إن تدخّل الدول الاستعمارية لا يكون إلا من أجل مزيد من التخريب والإضعاف، ومن ثم، لا يمكن الاعتماد على الخارج في تحقيق ما هو في صالح بلداننا.

> الانقسام الأساسي الذي ظهر في سورية وسط المهتمين بالشأن العام مع بدايات الثورة السورية بقي على حاله، رغم ما مرّ من سنين

لا ينكر أصحاب هذه النظرة سوء الوضع الداخلي، وربما يسهبون أكثر من غيرهم في وصف الحال المتردّي للبلاد في ظل الاستبداد وحكم الطغمة التي حوّلت علاقتها بالدولة إلى ما يشبه الملكية الخاصة، ولكنهم يرَوْن أن كل تعاون ممكن مع الخارج بغرض إصلاح الداخل جريمة أو حتى خيانة. وهكذا يركّز هؤلاء على حقيقة ثابتة (عدم اكتراث الخارج بمصالحنا الوطنية بل حرصه على إضعافنا)، ويعطونها الأولوية، ويخالفون إلى حد العداء من يبدّي عليها أي حقيقة أخرى. المنظور الثاني، ويمكن أن نسمّيه منظور رفض الداخل، يستند، بدوره، إلى تاريخ طويل من القمع والفساد وسياسات التمييز الهوياتي والتفكيك المجتمعي على يد الطغمة الحاكمة التي لا سبيل مفتوحاً إلى تغييرها أو تعديلها أو حتى ممارسة الضغط عليها لإصلاح أو تعديل سياساتها أو تخفيف قبضتها الأمنية وتجاوزات أجهزتها ... إلخ. يرى أصحاب هذا المنظور أن الواقع السياسي والاقتصادي الذي تفرضه طغمة الحكم يستوجب الخروج على «النظام» الذي يعالج كل خروج عليه بعدائية قصوى يستخدم فيها كل ما تحوزه الدولة من قدرات، فيصل بالبلاد وبالمجتمع إلى مزيد من الضعف والتفكّك. وعليه، يكون الخلاص من حكم الطغمة التي تسيطر على الدولة الخطوة الأولى والأساسية.

إذا تجاوزنا عن وجود من يجادل في أن الغرب (الدول الديمقراطية) لم يكن في الماضي، وليس هو الآن، سبباً رئيسياً في خرابنا، وتجاوزنا عن وجود من يجادل في أن الاستبداد هو الوسيلة المثلى للحكم في مجتمعاتنا، يكون الفالق الرئيسي بين جبهتي هذا الجدال العقيم هو «اختيار» إحدى الحقيقتين المذكورتين، وتجريد السلاح ضد أنصار الحقيقة الأخرى. ورغم الهوى الانقسامي الذي يشكل جزءاً من طبيعتنا، فالحقيقة هي أن ثبات هذا الانقسام لا يعود فقط إلى ذاتية معينة عند المنقسمين، بل يعود أيضاً، وبدرجة أكبر وأثقل، إلى واقع عالمي متراكب شديد التعقيد والعسر، يكون فيه الخارج متحكماً في تغيير الداخل، إلى حد قريب من وضع الناس أمام خيارات أحلاها مر. ومن الطبيعي أن لا تكون للخارج الأولويات نفسها التي يلتزمها ويسعى إليها المطالبون في التغيير، بل أن تكون له بالأحرى أولويات معاكسة. ومن الطبيعي أيضاً أن الخارج، إذا ساهم في التغيير، كما حصل في ليبيا ومصر مثلاً، فسيكون لاعباً مهمّاً فيما بعد التغيير، بما قد يجعل التغيير قليل المعنى إن لم يكن نكوصياً.

إذا تعذّر التوليف بين هاتين النظرتيْن، وتعذّر بينهما النقد الرصين، يمكن لنا الأمل بأن يدرك كل طرف في الانقسام حدوده، وأن يكفّ، على الأقل، عن تغذية التنافر والعداوات بالتوبيخ والحماس الأرخميدي وكيل الاتهامات، وليسأل كل طرف نفسه، لو افترضنا أنه أتيح له، بقدرة قادر، أن يلغي وجود الطرف الآخر بالكامل، أو أن يجعله ولياً حميماً، هل يعتقد أن المسألة السورية ستجد حلها عندئذ؟ وإذا كان يعتقد ذلك، فهل له أن يرسم الطريق الذي يراه إلى هذا الحل؟

(كاتب سوري في باريس)

هل تحمل انتخابات الرئاسة الجزائرية تغيّراً؟

عمر كوش

يصعب التعويل على إمكانية أن تُحدِث الانتخابات الرئاسية المقرّر إجراؤها في الجزائر في السابع من الشهر المقبل (سبتمبر/ أيلول) أي تغيير في المشهد السياسي السائد فيها، إذ من المرجّح أن يفوز بها الرئيس الحالي عبد المجيد تبّون، وهناك من يرى نتيجتها محسومة، ومعروفة، سلفاً، بالنظر إلى أن كفّة الفوز تميل كثيراً إلى صالح الرئيس عبد المجيد تبون لاعتبارات عديدة، تتعلق بالإمكانيات السياسية والإعلامية التي يمنحها له موقع الرئاسة، والدعم الذي يتلقّاه ترشيحه من ائتلاف أحزاب «الأغلبية الرئاسية من أجل الجزائر»، المكوّن من حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمّع الوطني الديمقراطي وجبهة المستقبل، فضلاً عن دعم منظّمات ومؤسّسات وأحزاب أخرى. إضافة إلى استبعاد المحكمة الدستورية مرشحين، وحصرها المنافسة بين تبّون ومرشّحين آخرين، هما رئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني الشريف، والسكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية، يوسف أوشيش، ما يعني أن تبّون لن يواجه منافسة شديدة كما في انتخابات الرئاسة عام 2019 التي واجه فيها أربعة مرشّحين، ووقفت ضدّه خمسة أحزاب جزائرية كبرى، جزءاً من القاعدة الانتخابية الداعمة له في الانتخابات الرئاسية المقبلة، ووصل الأمر إلى حدٍّ ذهب فيه رئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، مع انطلاق الحملات الانتخابية، إلى ولاية تندوف، على الحدود مع موريتانيا في أقصى بقعة جنوب غربي الجزائر، من أجل المساهمة في دعم الحملة الانتخابية للمرشّح عبد المجيد تبّون، والمفارق في الأمر أنه سبق أن ذهب إلى الولاية نفسها في انتخابات الرئاسة الجزائرية عام 2019، عندما كان ينافس تبّون على منصب الرئاسة.

> الحراك الاحتجاجي انطفأت شمعته، لكنه ما يزال يسكن أذهان الجزائريين وعقولهم، ولم تنمح تداعياته بينهم، علىَ الرغم من عدم تحقيق طموحاتهم في التغيير

لا يقتصر التغير في مواقف حزب حركة البناء الوطني وتوجهاته فقط، بل طاول كذلك حزب جبهة التحرير الوطني، الذي سبق أن صرّح تبون، علناً، بأن هذا الحزب تخلى عنه في انتخابات 2019، ودعمه منافسه عز الدين ميهوبي، الأمين العام للتجمّع الوطني الديمقراطي، على الرغم من أن تبّون كان عضواً فيه، لكن هذا الحزب تغيّر كثيراً بعد أن جرى استبعاد معظم قياداته السابقة، مقابل وصول قيادة جديدة موالية للرئيس تبّون. والأمر نفسه ينسحب على حزب التجمّع الوطني الديمقراطي الذي كان قد رشّح أمينه العام السابق، عز الدين ميهوبي، في الانتخابات الرئاسية الماضية، وكذلك حزب جبهة المستقبل الذي كان قد رشح رئيسه عبد العزيز بلعيد، ثم تعرض هذا الحزب بدوره لتغيير قياداته عبر انقلابات داخلية.

يتساءل غالبية الجزائريين عن جدوى التصويت في الانتخابات إن لم يجلب معه تغييراً حقيقياً، وبما يستجيب لمطالبهم ويلبي آمالهم، في حين تشير كل المعطيات إلى أنها لن تكون سوى خطوة روتينية محسوبة النتائج، ولا تفضي إلى تلبية ما يتمناه أغلب الجزائريين، حيث يمتلك الرئيس تبون أريحية سياسية، مع ضمانه أرجحية على منافسيه.

من المرجّح أن مفردات خطاب الزبائنية والارتزاق لن تنطلي على غالبية الجزائريين، خصوصاً الذين خرجوا في الحراك الاحتجاجي الشعبي عام 2019، ورفعوا شعار «لا للعهدة الخامسة» في تظاهراتهم الشعبية الكبيرة التي بدأت في 22 فبراير/ شباط عام 2019، وأفضى حراكهم السلمي إلى طرد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من السلطة في 2 إبريل/ نيسان من العام نفسه. وبعدها رفع شباب الحراك شعار إسقاط «العصابة» ورحيل النظام، وصولاً إلى رفض الانتخابات التي جاءت بالرئيس عبد المجيد تبّون إلى السلطة في نهاية ذلك العام. صحيح أن الحراك الاحتجاجي انطفأت شمعته، لكنه لا يزال يسكن أذهان الجزائريين وعقولهم، ولم تنمح تداعياته بينهم، وذلك على الرغم من عدم تحقيق طموحاتهم في التغيير، حيث لم تترجم مطالبهم إلى مشاريع سياسية، يمكنها الإسهام في حلّ الأزمات التي تعصف بالجزائريين، واشتدت حدّتها في السنوات التي تلت توقف الحراك، وذلك في ظل الملاحقات والاعتقالات التي طاولت العديد من الناشطين، والتضييق على الحريات العامة، إلى جانب فشل تبّون في التخفيف من الأزمة المعيشية لغالبية الجزائريين، في ظل الارتفاع الجنوني لأسعار السلع والمواد الاستهلاكية، وزيادة التضخم ونسب البطالة، إضافة إلى أزمات الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على عائدات النفط والغاز التي تؤمن له أكثر من 90% من عائدات النقد الأجنبي.

وبدلاً من البحث عن حلول ناجعة، عبر السير نحو الانتقال الديمقراطي، والتوجّه إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وديناميكية، يلجأ النظام الجزائري إلى انتخابات يُراد منها التحول إلى وسيلة لتجديد الشرعية الانتخابية للرئيس تبّون، بوصفه خيار النظام الجزائري، وتُجنّد لصالحه كل وسائل الدولة ومقدراتها ومؤسساتها، بحيث تجعل إمكانية خسارته انتخابياً أمراً مستحيلاً، لذلك لن تجلب هذه الانتخابات التغيير المطلوب، لأن منصب الرئاسة في هذا النظام، ببساطة، مغلق، وغير مطروح للتداول من خارج دائرة النظام.

(كاتب سوري في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads